إمتياز شركة الإتصالات البريطانية
وأثره في التنافس
الامريكي – البريطاني في المملكة العربية السعودية
عام ١٩٤٥

ا.م.د. خليل حمود عثمان الجابري

جامعة بغداد –كلية التربية – ابن رشد – للعلوم الإنسانية

قسم التأريخ

إمتياز شركة الإتصالات البريطانية وأثره في التنافس الامريكي – البريطاني في المملكة العربية السعودية عام ١٩٤٥

ا.م.د. خليل حمود عثمان الجابري

ملخص البحث:

تعود العلاقات البريطانية مع آل سعود الى منتصف القرن التاسع عشر، حيث سارت بهدوء صاحبها نشاط في العلاقات بين الطرفين، لاسيما بعد إستيلاء (عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود (١٨٧٦–١٩٥٣) الذي عرف فيما بعد بابن سعود، على الرياض في الثاني من كانون الثاني ١٩٠٢، يبدأ بعدها بسلسلة من اللقاءات بين مسؤولين بريطانيين افضت الى توقيع معاهدة " القطيف" في السادس والعشرين من كانون الاول ١٩١٥ ، تعهد فيها ابن سعود بعدم مهاجمة بريطانيا ، وأن تتوافق سياسته الخارجية مع التوجهات البريطانية. ونتيجة للتطورات التي حصلت في شبه الجزيرة العربية وقعت معاهدة جديدة عام ١٩٢٧ حددت علاقات جديدة بين الطرفين. ثم اخذت العلاقات البريطانية – السعودية بالتطور التدريجي، في الوقت الذي حصلت فيه الولايات المتحدة الامريكية على امتياز نفطي في المملكة العربية السعودية عام١٩٣٣، وجاءت الحرب العالمية الثانية التي القت بظلالها على الاقتصاد السعودي وتناقص عدد الحجاج ، لتؤثر بوضوح في واردات الخزينة، مما اضطر ابن سعود الى مناشدة الشركات بتقديم المساعدات، الا أن الشركات نفسها كانت في وضع مالي صعب، ما دفعهُ الى الاقتراض من بريطانيا. وآنذاك شهدت العلاقات الامريكية – السعودية تحسناً منذ عام ١٩٤٣،عندما شملت المملكة بقانون (الاعارة والتأجير Land – Lease Act)، الذي سمح للرئيس الأمريكي (فرانكلين ديلانو روزفلت Franklin Delano Rosevelt ١٩٣٣–١٩٤٥) بمساعدة كل بلد تُعَدُّ مسألة الدفاع عنه امراً حيوياً لأمن الولايات المتحدة الامريكية.

وبحلول عام ١٩٤٤ اشتدت المنافسة البريطانية– الأمريكية بشأن المصالح النفطية، إذ شهدت سعياً أمريكياً للاستحواذ عليها ، ما أدى الى توتر العلاقات البريطانية– الأمريكية، وبهدف تعزيز وجودها في المملكة ، سعت بريطانيا الى الحصول على امتياز لاحدى شركاتها في مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية ، وبمتابعة دبلوماسية منها ، في الوقت الذي سعى فيه الامريكيين كذلك للحصول على الامتياز نفسه، فمارسوا ضغوطاً على السعوديين في هذا الجانب، وقدموا عروضاً مغرية لأجل ذلك. وعليه عمدت شركة الاتصالات البريطانية في البحرين ، بتوجيه من وزارة الخارجية البريطانية، الى خفض في قيمة اسعار البرقيات المرسلة من المملكة واليها ، على الرغم من الخسائر التي ستتكبدها، اذ رأت الشركة في ذلك ضرورة ملحة لتنشيط حركة التجارة مع المملكة العربية السعودية. وكشفت الوثائق البريطانية الخاصة بالشركة أن التعديلات التي عزمت على اجراءها هدفت بالدرجة الأساس الى منع الولايات المتحدة الأمريكية من الضغط على الحكومة السعودية، مشيرة الى أن ابن سعود قلق وحائر بين العرضين البريطاني والامريكي، ولا سيما ان الجانب الامريكي أبدى رغبته بنصب محطة لاسلكية داخل الأراضي السعودية وباسعار أقل تتيح للسعودية حق إمتلاكها لاحقاً ، ما أحرج بريطانيا التي عدّته اثارة للمشاكل مع الجانب الأمريكي، ولذلك عمدت في رد فعل سريع يضمن قبول الجانب السعودي بالعرض البريطاني ، وعدم فقدان الإمتياز، الى إجراء تخفيضات على اسعار البرقيات المتبادلة مع السعودية .

Abstract

Privileges of the British Telecommunication Company and Its Reflection Impact in the British – American Competition in the Kingdom of Saudi Arabian 1945

Dr. Khalil Hmood Othman

Khalilaljabiri@gmail.Com

The American – British relationships had witnessed acute competition over the Kingdom of Saudi Arabia , British had relationships with the family of Al Suad since the second half of the 19th century . British had realized from an early time the importance of the emerging force and the possibility of benefiting from it in the future . Indeed , these relationships evolved and resulted in two treaties is 1915 and 1927 with Al Suad . While getting the concession for oil exploration in the Saudi land by American Companies in 1933 to a British apprehension from transforming the Saudi attitude towards the States. This competition increased in 1943 when the United States included Saudi Arabia Kingdom in the lend and lease act , which provided large assistance to the Saudi Arabia Kingdom and that , enforced the relationship between them . This also pushed British to watch the situation closely through its diplomatic mission . The year 1944 recorded the highest levels of British – American Competition in regard of oil interests . The British side felt an obvious preference in the Saudi side toward the States , so it tried to enforce its relationships with the kingdom through getting one of its companies that specializes in wire and wireless communication the advantage in Saudi Arabia Kingdom , and succeeded . The American side also tried to gain a similar advantage but with offers alluring the Saudi side . All of that pushed the British side to lower the costs of the cables sent from the kingdom to the outside , in order to keep its advantage .

المقدمة

شهدت الساحة السياسية السعودية تنافساً قوياً بين بريطانيا والولايات المتحدة الامريكية، على أن الاولى ارتبطت بعلاقات مع آل سعود منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر، أفضت الى توقيع معاهدات بينهما عامي ١٩١٥و١٩٢٧، ما أدى الى تمتين العلاقات بينهما وتقويتها. في حين حصلت الشركات الامريكية النفطية على امتياز في المملكة عام ١٩٣٣، والذي أدى الى توجس بريطانيا خيفة من تحول الموقف السعودي نحو الولايات المتحدة الأمريكية. وفي عام ١٩٤٣ ازدادت حدة التنافس بين بريطانيا والولايات المتحدة الامريكية عندما شملت المملكة العربية السعودية "بقانون الاعارة والتأجير"، وهو من أهم القوانين الامريكية التي اقرت في الحادي عشر من آذار ١٩٤١ وقدمت بموجبه الولايات المتحدة الامريكية مساعداتها المختلفة للمملكة ، ماسهم في تحول الموقف السعودي نحو الجانب الأمريكي، وعزز العلاقات بينهما. ومن جهتها راقبت بريطانيا عن كثب تلك التطورات بوساطة بعثتها الدبلوماسية التي تولت توثيق النشاط الأمريكي على الاراضي السعودية، وجاء عام١٩٤٤ليسجل اعلى درجات التنافس البريطاني– الامريكي بشأن المصالح النفطية ، إذ شعرت بريطانيا ان الميول السعودية نحو الأمريكيين أقوى من قبل ، ما قد يؤدي الى احتمال سحب البساط من تحت اقدام البريطانيين، اذا ما اخذ بالحسان حجم الوجود البريطاني ونفوذه في منطقة الخليج العربي منذ مدة طويلة . وعليه حاولت بريطانيا توطيد علاقاتها مع المملكة وتعزيزها،عن طريق الحصول على امتياز لاحدى شركاتها المعروفة باسم شركة (الاتصالات السلكية واللاسلكية المحدودة .Cable and Wireless Ltd) على الاراضي السعودية، بيد أن الجانب الأمريكي، اراد ايضاً الحصول على امتياز مماثل مع تقديم عرض أفضل للسعوديين، مما دفع الجانب البريطاني الى خفض اسعار البرقيات المرسلة من المملكة الى الخارج، حتى تتمكن من المحافظة على ذلك الامتياز.

وفي ضوء ما تقدم سم البحث الى تمهيد وثلاثة مباحث، درس المبحث الاول منها، المحاولات البريطانية للحصول على امتياز اتصالات سلكية ولاسلكية في المملكة العربية السعودية، في حين اوضح المبحث الثاني الدبلوماسية البريطانية ودورها في دعم شركتها للاتصالات، وسلط المبحث الثالث الضوء على الموقف البريطاني من النشاط الامريكي في المملكة العربية السعودية، على ان الدراسة استمدت معظم معلوماتها من الوثائق البريطانية، وعدد من المصادر المهمة على النحو المشار اليه في قائمة المصادر.

تمهيد

تعود العلاقات البريطانية مع آل سعود الى عام١٨٦٥، عندما وقع الامير عبد الله بن فيصل اتفاقاً مكتوباً في نيسان ١٨٦٦تعهد فيه بعدم الاغارة على الرعايا البريطانيين، وعدم مهاجمة القبائل العربية التي تحالفت مع بريطانيا حفاظاًعلى مصالح الطرفين [١]. وفي إثر ذلك اخذت بريطانيا، الاهتمام بهذا الجزء من منطقة الخليج العربي، ولاسيما بعد ان تمكن الإمام عبد العزيز بن عبد الرحمن بن فيصل من الاستيلاء على الرياض عام ١٩٠٢بعملية جريئة، لتبدأ سلسلة من اللقاءات بين عبد العزيز الذي عُرف بـ"ابن سعود" مع مسؤولين بريطانيين ، منهم الكابتن والمستكشف (وليم هنري شكسبير William Henry Shakespear ١٨٧٨–١٩١٥) الضابط البريطاني في الكويت، وبعد مقتله في معركة جراب في كانون الثاني ١٩١٥ التي نشبت بين آل سعود وآل الرشيد، اتصل ابن سعود بالسياسي البريطاني (برسي كوكس Percy Cox ١٨٦٤–١٩٣٧) وعقدا سلسلة من المباحثات اسفرت عن توقيع معاهدة مع البريطانيين عام١٩١٥سميت "بمعاهدة القطيف" ، تعهد فيها ابن سعود بعدم مهاجمة بريطانيا، وتوافق سياسته الخارجية معها، بكونه تحت حمايتها[٢].

وبعد ان نودي ابن سعود ملكاً على الحجاز في العاشر من كانون الثاني ١٩٢٦، وجدت بريطانيا ان عليها تقوية علاقاتها معه، بعقد معاهدة جديدة

تتناسب والتطور الكبير الذي حصل في شبه الجزيرة العربية، هي "معاهدة جدة" التي عقدت في العشرين من آيار ١٩٢٧، التي الغت معاهدة عام ١٩١٥، وحددت علاقات جديدة بين الطرفين(٣).

اخذت العلاقات البريطانية– السعودية بالتطور التدريجي، إذ زادت بريطانيا من اهتمامها بمصالحها في المملكة العربية السعودية، ولاسيما بعد حصول الولايات المتحدة الامريكية على امتياز نفطي في داخل الاراضي السعودية عام ١٩٣٣. وكان لاندلاع الحرب العالمية الثانية عام ١٩٣٩ ، وتوقف الانتاج النفطي في المملكة العربية السعودية عام١٩٤٠ بعد الهجوم الجوي الايطالي على مدينة الظهران السعودية، تأثير سلبي في الاقتصاد السعودي(٤)، ولاسيما ان الحرب أدت الى تناقص عدد الحجاج الوافدين اليها، ومن ثم الى خفض واردات خزينتها. ونتيجة لذلك ازداد الوضع المالي سوءاً، ولاسيما اذا ما اخذنا بالحسبان ان ابن سعود كان عليه التزامات مالية بدفع معونات وهبات لزعماء القبائل القوية في البلاد لكسب ولائهم ودفعم الى حفظ الأمن والنظام في مناطقهم(٥) ، حتى انه إضطر الى مناشدة الشركات الامريكية العاملة في بلاده لتقديم المساعدات، بيد ان الشركات نفسها كانت في وضع لا تحسد عليه، اذ ان الحرب احدثت نقصاً في الانتاج النفطي ، وهو ما أجبر الحكومة السعودية على الاقتراض من بريطانيا. ففي عام ١٩٤٠ قدمت الاخيرة قرضاً مقداره مائة الف جنيه استرليني، كما قدمت الشركة الامريكية قرضاً مقداره ٢.٩٨٠.٩٨٨دولاراً، في حين كانت الميزانية السعودية بحاجة الى مبلغ مقداره عشرة ملايين دولار (٦).

تعززت علاقات الولايات المتحدة الامريكية بالمملكة العربية السعودية منذ عام ١٩٤٣بعد شمول الاخيرة "بقانون الاعارة والتأجير" الذي يعد من القوانين الامريكية المهمة التي صدرت خلال الحرب العالمية الثانية(٧) ، وسُمح للرئيس الامريكي بمساعدة كل بلد تُعدُّ مسألة الدفاع عنه أمراً حيوياً بالنسبة

لمصلحة الولايات المتحدة الامريكية . وفي عام ١٩٤٤ أشتد التنافس البريطاني– الامريكي . اذ شكل النفط من اهم المصالح الامريكية في المملكة العربية السعودية[٨]. وفي هذا ادركت الولايات المتحدة الامريكية نفسها ادركت ، ومنذ وقت مبكر أن السيطرة على النفط عموماً والنفط السعودي خصوصاً ستعزز مركزها ومكانتها على الصعيد الدولي[٩].

وعلى الرغم من المكانة التي كانت حظت بها بريطانيا في المملكة العربية السعودية، إلا ان الولايات المتحدة الامريكية سعت الى الانفراد بالمملكة والاستحواذ على احتياطاتها النفطية الكبيرة ، ما ادى الى توتر علاقاتهما وظهور تنافس حقيقي بينهما على الأراضي السعودية[١٠].

أولاً – المحاولات البريطانية للحصول على امتياز الاتصالات السلكية واللاسلكية في المملكة العربية السعودية:

في الوقت الذي تزايدت فيه المصالح الامريكية في المملكة العربية السعودية ، سعت بريطانيا الى تعزيز علاقاتها مع المملكة وذلك من خلال نصب وبناء محطات لاسلكية وسلكية داخل اراضيها، تمكنها من فتح نافذة جديدة على علاقاتها معها، وقد تولت ذلك شركة (كيبل اند وايرليس للاتصالات المحدودة Cable and Wireless communications Ltd.) البريطانية. ووفقاً لذلك تابعت الوثائق البريطانية على نحو دقيق نشاط الشركة وسعيها لنصب محطات للخدمات اللاسلكية داخل المملكة، وقد بينت برقية مرسلة من الشركة الى أم. د(M. D.) وهو احد موظفي الخارجية البريطانية بتأريخ التاسع عشر من آيار ١٩٤٥، أن الامريكيين يضغطون على الحكومة السعودية للحصول على امتياز نصب محطات لاسلكية لارتفاع اجور البرقيات ، ووجود تمثيل دبلوماسي بين الطرفين، وان المملكة نفسها تميل الى منح الاولوية الى الامريكيين بشرط ان تكون المحطة اللاسلكية بحوزتهم[١١].

وجاءت برقية رئيس مجلس ادارة الشركة الى ممثله في المملكة بتاريخ الرابع عشر من حزيران ١٩٤٥ لتوضح وجود مفاوضات بين الشركة والحكومة السعودية بشأن نصب محطة لاسلكية، منتقدة الموقف المتصلب من الشركة بقولها "**انه ليس في صالحها، بسبب ارتفاع الاسعار بين المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة، فضلاً عن ذلك، ان العرض الامريكي بنصب محطة كان اكثر اغراءً للحكومة السعودية من العرض البريطاني بنصب محطة اكبر من تلك الموجودة في البحرين**" [١٢]. وفي هذا الصدد نقلت البرقية نفسها في جداول خاصة مقترحات رئيس مجلس ادارة الشركة بشأن الأسعار :

جدول (١) اسعار البرقيات من المملكة العربية السعودية

الى/الولايات المتحدة الامريكية	سنت	فرنك	المعادل بالجنيه الاسترليني	
			بنس. d	شلنك. S
من/المملكة العربية السعودية	٦٧٥	٤	٥	٧
البحرين	٥٥	٣	٩	٣
مسقط	٩٥	٢	٢	٣
الى/بريطانيا العظمى				
من/المملكة العربية السعودية	٧٢٥	٣	–	٦
البحرين	٦٠	٢	١٠	٢
مسقط	٠٠	٢	٢	٢

وأشارت البرقية الى رغبة الشركة بخفض الاسعار لكل كلمة من البرقيات وكما يلي:

جدول (٢) اسعار البرقيات بعد اجراء التخققيضات عليها

الى/الولايات المتحدة الامريكية	سنت	فرنك	بنس	شلنك
من/المملكة العربية السعودية	٥٠	٢	٠	٤
البحرين	٥٠	٢	٨	٢
مسقط	٥٠	٢	٨	٢
الى/بريطانيا العظمى				
من/ المملكة العربية السعودية	٠٠	٢	٢	٣
البحرين	٠٠	٢	٢	٢
مسقط	٠٠	٢	٢	٢

وبحسب البرقية نفسها، سيكلف هذا الخفض الشركة مبلغاً مقداره عشرون الف باون استرليني سنوياً[١٣]. علماً ان تاثير اعتماد الاسعار المقترحة سيكون مطابقاً لاسعار البرقية المرسلة من نيويورك الى المملكة العربية السعودية او البحرين او مسقط، كما ان التكلفة من لندن الى المكان نفسه، ستكون متطابقة ايضاً، من جانب آخر، ستكون تكلفتها في البحرين ومسقط ما يعادل جنيه استرليني زائداً ثلث.

كشفت البرقية نفسها، أن العرض الامريكي ببناء محطة لاسلكية في المملكة العربية السعودية يعد مشكلة للشركة، ولذا، وجب عليها التفاهم مع السعوديين لتقديم عرض افضل، ولاسيما أن الاخيرين كانوا يتوقعون ان يحصلوا على فوائد من العرض الامريكي، علما انهم قدموا مقترحاً بتفعيل الخط اللاسلكي بين الدمام والبحرين يكون أكثر تأثيراً من الخط الواصل بين الاحساء والبحرين، كما ان هذا المقترح– كما يبدو– سيسهل الاتصالات الداخلية بين البحرين والمملكة العربية السعودية[١٤].

في هذا الصدد واصل ادوارد ولشو(Edward Wilshaw ١٨٧٩-١٩٦٨) ، مدير الشركة اتصالاته مع مندوبه في المملكة العربية السعودية، ورأى ان خفض الاسعار كان ضرورياً للمملكة ، لانه جزء من خطة مقترحة لتنشيط حركة التجارة بين المملكة العربية السعودية ورئيس الشركة في البحرين، مشيراً الى ان الشركة قدمت عرض نصب محطة برقيات لاسلكية اكبر تكون قادرة على تقديم خدمات مباشرة مع الولايات المتحدة الامريكية، وانها تروم مستقبلا بناء محطة اكبر وذات طاقة عالية في البحرين مع دوائر كهربائية محلية في الظهران وامكنة اخرى في المملكة وبحسب الرغبة، وان تكون تلك الترتيبات مناسبة للسعوديين لتأمين الاتصال مع الولايات المتحدة الامريكية [١٥].

بينت الوثائق البريطانية الخاصة بشركة الاتصالات، ان التعديلات المزمع اجراءها من الشركة هدفت بالدرجة الاساس الى منع الولايات المتحدة الأمريكية من الضغط على حكومة المملكة بشأن نصب محطة امريكية للاتصالات تعمل بطاقم امريكي وتكون ملكاً للسعوديين، وقد تم الغاء اي مصدر مباشر للتحكم عن بعد من منطقة الظهران، وحدد الربط الفوري للقضاء على اي تأخير. كما وأظهرت تلك الوثائق قلق ابن سعود من العروض البريطانية والامريكية المتنافسة، وكيفية التخلص من هذا الاحراج امام الجانب البريطاني، اذا ما توصل الى اتفاق مع الأمريكيين[١٦].

اسهمت العروض الامريكية التي قدمت لابن سعود لنصب محطات لاسلكية في المملكة في اثارة البريطانيين، كون الامريكيين اكثر سخاءاً من الاخيرين في نوعية العروض وخدمات ما بعد العمل، وذلك مازاد من قلق البريطانيين بشأن مستقبلهم في المملكة. وبحسب وثيقة بريطانية ، فان البريطانيين رأوا ان السعوديين " **سيكونون غير قادرين على مقاومة العرض الأمريكي لاجل غير مسمى، او اذا لم نتمكن من حث الجانب الامريكي على سحبه، فان ابن سعود سوف يقبل العرض الامريكي الذي يمنحه حق ملكية المحطة الامريكية المنصوبة**"[١٧]. وحذرت الوثيقة من اخفاق

موضوع العرض البريطاني، الذي سيترتب عليه خسارة كل شيء، فقد جاء في الوثيقة ايضاً :" **اذا فشل هذا العرض فلن يكون هناك شيء، ولكن اذا وضع العرض البريطاني بعدالة وانصاف امام ابن سعود، فإننا لن نتمكن من الوصول الى اتفاق مع الامريكيين، وان ابن سعود قد يفضل العرض الامريكي ويمارس حقه بتعديل الامتياز وفقاً لذلك**"(١٨). فضلا ع ذلك سلطت الوثائق البريطانية الضوء على مسألة العرض الامريكي بشأن نصب محطة لاسلكية في المملكة العربية السعودية والفوائد المتحققة من ذلك بما قد يلا محل ترحيب ابن سعود. ويبدو ان اسلوب التعامل الامريكي مع حكومة المملكة ، قد حقق بعض التقدم، ولاسيما ان العروض الامريكية لا تخلو من مغريات قد تكفي لقبولها من السعوديين، اذ جاء في احدى الوثائق البريطانية ما نصه:"**لاحظنا ان ابن سعود قلق ومتحير بين العروض البريطانية والامريكية، لذا، فانه وافق على مفاتحة الامريكيين للحصول على عرض مناسب، مع العلم ان الامريكيين ابدوا موافقتهم على تحمل قيمة كل رأس المال الخاص بتزويد السعودية بمحطة مناسبة مع احتفاظهم بنصف الرسوم**"(١٩).

وتابعت الدوائر البريطانية مسألة نصب محطة لاسلكية أمريكية في الاراضي السعودية على نحو دقيق من المعنيين فيها، فقد اوضحت تلك الدوائر ان وزارة الخارجية الامريكية لديها الرغبة بشأن مقترح انشاء محطة لاسلكية في الاراضي السعودية ليتم تشغيلها من السعوديين انفسهم. كما كشفت تلك الدوائر أن البريطانيين يواجهون مشكلة في عملية نصب المحطة، بسبب الوجود الامريكي من خلال شركاتهم النفطية في ثلاث اماكن ، هي الظهران، الدمام، رأس تنورة. وان معدات الطاقة القليلة ستعمل من تلك الاماكن الى البحرين، واي مرسلة في تلك المنطقة يمكن الاعتماد عليها للعمل مع نيويورك بمعدل ١٢أو ١٤ ساعة يومياً خلال السنة، وان مدد التشغيل لا تزيد عن ٨–١٠ ساعات في اليوم(٢٠).

وفي إثر ورود معلومات عن وجود رغبة لدى الجانب الامريكي بنصب محطة لاسلكية وبأسعار اقل، وتكون مملوكة فيما بعد للحكومة السعودية، واصلت الدوائر البريطانية متابعة النشاطات الاميركية داخل الاراضي السعودية مشيرة الى رغبة الاميركيين بالعمل في المملكة ، وقالت " **نحن نعتقد ان من المعقول ان نوضح لهم، ان خطتنا بنصب محطة لاسلكية تتضمن تسهيلات لمناطق الدمام ورأس تنورة فضلاً عن الظهران، مع ذلك، فان هناك صفقة جيدة وانها تتوقف على اجابة سؤال محدد، هل يكون تشغيل المحطة من السعوديين أو الامريكيين، فاذا كان العرض الامريكي يتضمن نصب محطة في الدمام وتعمل بأيدٍ امريكية، نود ان تتاح لنا الفرصة أن نقدم عرض مماثل من رجال الشركة المتخصصة**"[٢١].

كشفت الوثائق البريطانية، ان الولايات المتحدة الامريكية قد اوضحت موقفها بشأن محطة الظهران اللاسلكية المقترحة، بتاكيدها أنها تراجعها تماماً عن اي تعهد بحصر استخدام المحطة بارسال الرسائل من خلال نظام الاتصالات بين الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية، مقترحة استخدامه كمحطة نقل الاشارات المرسلة بينها وبين الاتحاد السوفيتي والشرق الاقصى عموماً. فاستخدامها هذه المحطات لنقل الاشارات سيعمل بكل تأكيد على اضعاف نظام الاتصال اللاسلكي لبريطانيا العظمى، ويبعده عن الامبراطورية تماماً[٢٢]. وبهذا اشتدت بريطانيا الخطر لما قد تتعرض له محطاتها المزمع نصبها في اماكن متعددة في المملكة، ولذا فهي بصدد التهيأ للاستحواذ على عقود نصب المحطات في المملكة مع تقديم كافة المغريات في الاسعار وأمور أخرى من أجل الانفراد بهذه العقود. ووفقاً لذلك، وضعت تخفيضات لرسوم الاتصالات البرقية، في الوقت الذي اجرت فيه دراسات متعددة، من اجل معرفة مدى الافادة من تلك التخفيضات، مع الاخذ بالحسبان، التأني في اصدار قرارات نهائية بذلك.

واستناداً لما تقدم، افصحت الوثائق البريطانية عن نية الحكومة البريطانية اجراء خفض الرسوم من مسقط والبحرين والمملكة العربية السعودية الى بريطانيا والى الولايات المتحدة الامريكية، وهذا الخفض وضع قيد الدراسة لبعض الوقت للافادة من رأى الخبراء والمعنيين، ما أضطر الحكومة البريطانية الى تأجيله في ضوء اعتبارات اخرى(٢٣).

جاءت تلك التخفيضات بعد تعديل أجري على وجهات نظر وزارة الخارجية البريطانية، ووفقاً لما يلي:

جدول (٣) يبين اسعار البرقيات الجديدة بعد التعديل

	الى اوربا(مثلاً بريطانيا العظمى)	الى الولايات المتحدة(مثلاً مدينة نيويورك)
	عادي لكل كلمة/ جنيه	عادي لكل كلمة/ جنيه
من المملكة العربية السعودية	٢.٠٠	٢.٥٠
البحرين	٢.٠٠	٢.٥٠
مسقط	٢.٠٠	٢.٥٠

مع الاخذ بالحسبان ان الرسوم اعلاه تمثل تخفيضات جوهرية مقارنة مع الرسوم السارية المفعول في الوقت نفسه(٢٤).

أوضح (اتش. آر. بالانتاين Ballantyne . R . H)، مدير شركة نفط البحرين، في رسالته الى (اتش. دبيلو. كروفH.W. Grove)، مدير نقل المعلومات في شركة الاتصالات ، من أن "**شركتي مهيأة في طلب خفض ملموس على تكلفة التعرفة بالنسبة للنقل السلكي واللاسلكي من البحرين، والرصيد يظهر أن دخل مؤسستكم يبلغ ٢٤.٠٠٠جنيه سنوياً ، واعتقد بانكم سوف توافقون عليه، فضلاً عن المرور الداخلي الذي تم انشأوه، الذي اشتركت به مؤسستكم حتما فيه، وبناءً على**

ذلك، فان شركتي تحث مؤسستكم ان تسمح لها باجراء تخفيضات لا تقل عن التي تم السماح بها في حالات مماثلة"[٢٥]، وهو ما يظهر حرص الجانب البريطاني، ممثلا بشركاته العاملة في المملكة العربية السعودية على اجراء تخفيضات في الاسعار بعد اخذ الموافقات لاجل التخلص من منافس قوي سيدفع الاموال بسخاء ويمنح عروضاً اكثر سخاءً للحكومة السعودية، ولذلك فقد شرعت الشركة البريطانية للعمل بجدٍ للفوز برضا ابن سعود.

ثانياً – دور الدبلوماسية البريطانية في دعم شركتها للاتصالات:

سعت بريطانيا على نحو حثيث لحصول شركتها بعقد الامتياز لنصب محطات لاسلكية داخل الاراضي السعودية، واولت ذلك عناية خاصة، فقد تابعت وزارة الخارجية البريطانية تلك المسألة، إذ جاء في برقيتها المرسلة الى مفوضيتها بتأريخ الخامس والعشرين من حزيران ١٩٤٥ :" **الاسعار في المملكة العربية السعودية والبحرين ومسقط يجب تخفيضها الى ٢.٥ فرنك ذهب والمرسلة الى الولايات المتحدة، و ٢٠٠ فرنك ذهب الى بريطانيا العظمى، ... وان شركة كيبل وايرلس عدت تشغيل المحطة اللاسلكية تحت ملكية المملكة العربية السعودية أمراً غير مقنع، وعّزتْ ذلك لاسباب فنية ومالية**"[٢٦].

لم تترك الوثائق البريطانية اي نقطة دون ان تسلط الضوء عليها، فقد جاء في برقية وزارة الخارجية البريطانية الموجهة الى مفوضيتها في جدة، ان الرسوم المالية من السعودية الى نيويورك البالغة٤.٦٧٥ فرنك ذهب، ومن البحرين ٣.٥٥، ومن مسقط ٢.٩٥. والمقترح المقدم هو خفضها الى نحو ٢.٥٠ فرنك ذهب– الاسعار الى بريطانيا العظمى هي ٣.٧٢٥فرنك ذهب من السعودية ٢.٦٠من البحرين، و٢.٠٠من مسقط– هذه يجب خفضها الى٢.٠٠فرنك ذهب. في حين ان اسعار الارسال " العادي" مثلاً، برقيات بسعر كامل وفق تخفيضات الانظمة الدولية سوف تطبق، مثلاً،٦٠% من

السعر الكلي لبرقيات مكتب المدعي العام(P.O.)، في حين تكون برقيات الحكومتان البريطانية والسعودية بنصف قيمة السعر، وسوف تكون هناك اسعار جديدة تطبق على الاتصالات السلكية[٢٧]. وفي ضوء ما تقدم يمكن القول ان بريطانيا سعت الى تثبيت وجودها بشكل اكبر من خلال كسب الجانب السعودي فيما يتعلق بالاتصالات السلكية واللاسلكية مع منح خصم خاص للبرقيات حتى لا يحصل الامريكيون على امتيازات في المملكة.

تابعت البعثة الدبلوماسية البريطانية في جدة كل ما يجري على الساحة السعودية بشأن عقد نصب المحطة اللاسلكية، فقد ورد في برقية المفوض البريطاني في جدة (كرافتي سمث Graffiety Smith) المرسلة الى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ السابع من تموز ١٩٤٥: " **ان موقف ابن سعود اصبح حرجاً بعد ان فاتحه الامريكيون، وعبر عن امله في اجراء مفاوضات بريطانية– امريكية للاتفاق بشأن الاتصالات، فضلاً عن ذلك ان ابن سعود لم يقدم اي تعديل حول امتياز الشركة البريطانية للاتصالات**". وبشأن الموقف الامريكي بخصوص أتفاقية بريطانية– امريكية، فقد ورد في البرقية نفسها ما نصه: " **اقول لقد تجاهلوا كل الحجج التي قدمناها، اما الورقة التي قدمناها لابن سعود بشأن التعديل الامريكي فلا ترقى الى مستوى مقترحهم الذي شكل اعتراضاً رسمياً على ذلك** : " فضلا عن ذلك بانه اشار في ضوء موقف ابن سعود المعلن، "**فأنني لا اعتقد أن بأمكاننا الحصول على جلسة استماع لعرض بريطاني منافس ما لم يكن الموقف بيننا وبين الامريكيين واضح تماماً لديه**" ولذلك " **يبدو ان على الشركة البريطانية دفع مبلغ من المال الى الحكومة السعودية يعادل مجموع الرسوم النهائية للمحطة اللاسلكية، كما ان على ابن سعود ان يزن المسألة الخاصة بالملكية، فهو حساس جداً، اذ ان الادارة الامريكية يمكنها الاعتماد عليه، تنعكس الفائدة عليه وعلى الشعب**

الامريكي، ... اخشى ان تكون كل الاحتمالات الواردة بهذا الصدد تجعل العرض الامريكي افضل من عرضنا"[٢٨].

وفي السياق نفسه، اوضح المفوض البريطاني وجهة نظرة بالموضوع: "**لم نغفل حقيقة وجود صلة مباشرة بين الظهران والبحرين التي كانت جزءاً اساسياً من التحسن المطلوب بجعل الادارة الامريكية تقبل وجهة نظرنا، نحن لم نلح على شركة كيبل آند وايرلس للمضي معها في آن واحد، اننا لا نرغب باشراكهم في النفقات التي لا يرغبون بها، اذا كنا غير قادرين على مقاومة الضغط لبناء محطة جديدة تكون مملوكة للحكومة السعودية ويتم نصبها وتشغيلها من قبل الامريكيين، ... السعوديون مترددون في اثارة عداوة، اما الولايات المتحدة او بريطانيا، لكنهم اذا اجبروا على الاختيار، فانهم قد يقبلون العرض الامريكي، انهم يفضلون كثيراً ان نتوصل نحن والامريكيون الى اتفاق**"[٢٩].

وفي ضوء تلك التطورات رأت وزارة الخارجية البريطانية، انه من المستحسن والافضل لمصلحة الشركة الوصول الى اتفاق مباشر مع الامريكيين بشأن نصب محطات للاتصالات في المملكة العربية السعودية، اذ شعرت انه من الافضل التعامل مع المملكة كجزء من التسوية العامة لمشاكلات الاتصالات السعودية التي كانت تأمل التوصل الى اتفاق مع الولايات المتحدة الاميركية[٣٠].

وفي خضم ذلك عبرت شركة الاتصالات البريطانية عن رغبتها بضرورة تأجيل الخفض على الرسوم مع المملكة العربية السعودية خاصة والخليج العربي عامة، جاء ذلك في برقية مديرها ادوارد ولشو الى وزير الخارجية البريطانية(انتوني إيدن Anthony Eden ١٩٤٠–١٩٤٥) بتاريخ التاسع عشر من تشرين الثاني ١٩٤٥، التي جاء فيها : "**احتراماً لوجهات نظركم، فانه قد تم اصدار التوجيهات البرقية بشأن التخفيضات المقترحة**". واوضحت

البرقية نفسها، ان الرسوم التي تمت مراجعتها الى بريطانيا والولايات المتحدة– نيويورك – على سبيل المثال– ستكون على النحو الاتي [٣١].

جدول (٤) التخفيضات المقترحة على اسعار البرقيات

			ما يعادل بالجنيه الاسترليني			
			من السعودية		من البحرين ومسقط	
الى بريطانيا	سنت	فرنك	بنس	شلن	بنس	شلن
العظمى	٠٠	٢	٢.٥	٣	١.٥	٢
مدينة نيويورك	٥٠	٢	٠	٤	٨	٢

مارست المفوضية البريطانية في جدة نشاطاً واضحاً بهذا الخصوص، فقد نقلت الى وزارة الخارجية السعودية التعليمات الصادرة عن لندن، التي كشفت ان شركة كيبل اند وايرليس، قررت خفض رسوم نقل الرسائل من المملكة الى بريطانيا والى الولايات المتحدة الامريكية وفقاً لما يلي:

الى بريطانيا العظمى ٢.٠٠ فرنك ذهب لكل كلمة.

الى الولايات المتحدة الامريكية ٢.٥٠ فرنك لكل كلمة.

وستكون هذه الرسوم نافذة على الفور وفق ما جاء في برقية المفوضية البريطانية[٣٢].

يتضح ان المحاولات البريطانية خفض رسوم البرقيات، هدفت بالاساس الى تثبيت وجودها اكثر في المملكة العربية السعودية، بعد ان ادركت ان المحاولات الامريكية بهذا المجال اصبحت قوية ونافذة، وان الميول السعودية حيال الامريكيين اصبحت واضحة، ولذلك جاءت تلك المحاولات من اجل تخفيف تلك الضغوط على الشركات البريطانية.

ثالثـاً – الموقـف البريطـاني مـن النشـاط الامريكـي في المملكـة العربيـة السعودية:

تابعت الوثائق البريطانية النشاطات الامريكية في المملكة العربية السعودية، لاسيما في مجال الاتصالات ، فاشارت الى ان الولايات المتحدة ابدتاهتماماً بموقف الحكومة البريطانية بشأن موضوع دائرة البرقيات اللاسلكية المباشرة بين الولايات المتحدة الامريكية والعراق والمملكة العربية السعودية. تفائل الجانب الامريكي من موقف الحكومة البريطانية التي ابدت مساعيها للتوصل الى تفاهم بشأن الموضوع، كما ان وزارة الخارجية البريطانية ، بحسب تلك الوثائق، ابدت ارتياحها لنصب المحطة من الامريكيين في المملكة ضمن نطاق دائرة الاتصال السعودية – الامريكية، مشيرة الى ان الاهتمام الرئيس للولايات المتحدة هو خط التواصل السعودي– الامريكي [٣٣].

وكشفت الوثائق نفسها تفادي الحكومة السعودية في هذا الوقت اعطاء بيانات محددة كون المحطة المقترحة لن تستخدم مع اي بلد باستثناء الولايات المتحدة الامريكية، وأن الاخيرة لا يمكنها ان تذعن بشكل دائم للقيود التي تفرضها الحكومة السعودية ، وان الولايات المتحدة الامريكية عزمت على ان تحصل في مؤتمر (برمودا Bermuda) [٣٤] المزمع عقده، على تعهد من الحكومات التي تحضر المؤتمر بعدم دعم شركاتها اللاسلكية في طلبات الحصول على عقود حصرية خارج الولايات المتحدة الامريكية ودول الكومنولث البريطانية. وكانت الاخيرة قد اعلمت وزيرها المفوض في جدة كرافتي سمث إبلاغ حكومة المملكة العربية السعودية من ان الحكومة البريطانية لن يكون لديها اعتراض على نصب وتشغيل محطة البرقيات اللاسلكية، على أمل ان توسع حكومة المملكة قاعدة الدول التي تغطيها المحطة، فالحكومة السعودية بصدد التشاور مع الحكومة البريطانية وحكومات اخرى لها مصلحة مشتركة ومباشرة[٣٥].

ويظهر ان البريطانيين كانوا في انتظار ما تسفر عنه مفاوضاتهم مع الجانب الامريكي، ادركوا ميل السعوديين نحو الامريكيين بسبب ما قدمه المفاوض الامريكي من شروط مغرية بشأن الاتصالات السلكية واللاسلكية. فجاء في احدى رسالة الخارجية البريطانية الى مكتب الهند: "**لقد تحدثت الى شركة كيبل اند وايرليس الذين كانوا جاهزين للاستمرار في تسوية قضية الاتصالات الامريكية في المملكة العربية السعودية، وابلغوني ان وزارة الخارجية هي بصدد اجراء مفاوضات مع الجانب الامريكي**" [٣٦] ، ليلاحظ ان سمث تابع نشاطاته في المملكة العربية السعودية بشأن الاتصالات اللاسلكية،التي تنوي الولايات المتحدة الامريكية تنفيذها في المملكة.

ففي برقيته المرقمة(٤٥٣) في الثالث من تشرين الاول ١٩٤٥ المرسلة الى وزارة الخارجية البريطانية ، كتب : " **ابلغني وكيل وزارة الخارجية ان زميلي الامريكي قد بدأ استعمال لغة القوة فيما يخص محطة (دفينوران Dhvenoran) المقترحة للبث اللاسلكي، ملمحاً الى ان المراوغة السعودية تتضمن روحاً جديدة غير ودية تجاه الولايات المتحدة ومسببة ردوداً منفعلة في واشنطن**"[٣٧]. ومن المفيد الاشار الى أن المملكة العربية السعودية عرضت ملكية المحطة اللاسلكية للحصول على ما نسبته ٥٠% من المبالغ المستلمة لرابط النقل التركي مع الولايات المتحدة التي تقوم بتشغيله ايادٍ امريكية. ويبدو ان الامريكيين بدأوا بالتوجه نحو مناطق تحسب ضمن مناطق نفوذ بريطانيا، ما اثار حفيظة الاخيرة وازعجها ، ولاسيما انها عجزت عن منع ابن سعود من قبول العرض الامريكي، بعد ان قدم الامريكيين بعض الامتيازات التي لا يمكن ان يرفضها ابن سعود[٣٨].

ومن جهتها عبَّرت وزارة الخارجية الامريكية عن املها بحسم اي خلاف مع الجانب البريطاني ، ولاسيما اذا كان هناك لقاء مباشر بين الجانبين، وجاء ذلك في برقية وزارة الخارجية الامريكية الى وزارة الخارجية البريطانية، جاء فيها " **عند نهاية اجتماعنا في مؤتمر بوتسدام[Potsdam] [٣٩] كان لي حديث قصير مع (الكسندر**

كادوجان Alexander Cadogan ١٨٨٤-١٩٦٨] وكيل وزارة الدولة للشؤون الخارجية ، بشأن الصعوبات التي تواجهها في تأسيس دائرة برقيات لاسلكي مباشرة بين الولايات المتحدة من جهة وبين العراق والسعوديين من جهة اخرى...نحن حريصون على اقامة منشأت اتصالات مباشرة بين العراق والمملكة العربية السعودية لتقليل مدة الاستلام وكلفة الرسائل"(٤٠).

تابعت وزارة الخارجية البريطانية موضوع بناء محطة ارسال في المملكة وعدتها من الاولويات المهمة في تطوير علاقاتها مع السعودية، وحاولت بشتى السبل الحصول على تلك الامتيازات دون التأثير الامريكي الذي قد يسحب البساط من تحت اقدام الشركة البريطانية. وجاء في برقية الخارجية البريطانية المرسلة الى مدير شركة كيبل اند وايرليس المحدودة في المملكة العربية السعودية " **اننا نشعر أن اسعار شركتكم مرتفعة وتسبب لنا صعوبة واحراج، لذا، فمن الافضل ان يكون هناك تخفيض في الاسعار يقدم للحكومة السعودية وان يأخذ حيز التنفيذ**"(٤١).

وفي السياق نفسه ، ابلغت وزارة الخارجية البريطانية مفوضيتها في جدة برقية جاء فيها " **الاهتمام الرئيس للولايات المتحدة كان محطات نقل الاشارة بين السعودية والولايات المتحدة**". مشيرة الى أن حكومة المملكة قد تجد من غير المجدي اقتصادياً الابقاء على محطة لغرض واحد فقط هو الاتصال مع الولايات المتحدة الامريكية ، وانها قد تقرر توسيع استعمالها، ولذا فان الولايات المتحدة قد عَبّرت عن اسفها كون حكومة المملكة ترغب بعدم استخدام المحطة مستقبلاً في اجراء اتصالات مع اي بلد باستثناء الولايات المتحدة الامركية. وان الجانب الامريكي يأمل بتوجيه المفوضية البريطانية لابلاغ الجانب السعودي بعدم اعتراضهم على نصب وتشغيل محطة لاسلكية حكومية، مع ان الجانب البريطاني يرغب ان توسع حكومة المملكة اتصالاتها مع بلدان متعددة . كما ان وزارة الخارجية البريطانية لن تعترض على استخدام المحطة لتقوية

الرسائل اللاسلكية مع الولايات المتحدة الى منطقة الشرق الاقصى بكون دوائر نقل المعلومات غير دقيقة من الناحية التقنية[٤٢].

وفي تطور لاحق ، افصحت وزارة الخارجية البريطانية، في برقيتها المرسلة الى الوفد البريطاني الى مؤتمر برمودا ، أن الولايات المتحدة الأمريكية استغلت المحطة كتقوية للرسائل بين واشنطن وموسكو او الشرق الاقصى، وهو ما اخفي عن ابن سعود بعناية ولم يطلع عليه. وبشأن المحطة، ابدى ابن سعود اعجابه ببعثة الولايات المتحدة الامريكية ، على ان يكون تشغيل المحطة بايدٍ سعودية. اما بشأن البريطانيين، فأنهم قدموا تخفيضات بشكل فوري وصلت الى ٢.٥٠ فرنك ذهب الى الولايات المتحدة الامريكية ، و٢ فرنك ذهب الى بريطانيا وما يعادله من المملكة العربية السعودية ٤ شلن و٣ و٢.٥ على التوالي ومن البحرين ومسقط ٢.٨ و ٢.٥ على التوالي[٤٣]. وبهذا تكون بريطانيا قد قدمت تخفيضات واضحة بهدف الحصول على امتياز لشركاتهم وعدم فقدان ذلك الامتياز، إثر تقديم الشركات الامريكية عروضاً مغرية بهذا الشأن، وخوفاً من ان يفلت الزمام من ايدي الشركات البريطانية فأقدمت على ذلك التخفيض.

الخاتمة

يظهر ان الوجود البريطاني في منطقة الخليج العربي ولاسيما في المملكة العربية السعودية اصبح ضعيفاً بعد ان أفل نجم بريطانيا ووطدت الولايات المتحدة الامريكية نفوذها فيه وبرزت كقوة جديدة في المنطقة ، وعملت بكل جهد على تقوية مصالحها ولاسيما الاقتصادية في المملكة العربية السعودية. جاءت تلك الجهود نتيجة لادراك الولايات المتحدة الامريكية اهمية المملكة من نواحٍ متعددة، ولذلك نشطت وعلى مستويات مختلفة لتثبيت مصالحها، في

الوقت الذي ارتبطت بريطانيا بعلاقات مع آل سعود منذ منتصف القرن التاسع عشر، وتوثقت تلك العلاقات بعد ان تمكن ابن سعود من السيطرة على الرياض عام ١٩٠٢ وتوسيع قاعدة ملكه، فادركت بريطانيا، أنه شخصية قوية يمكن الاعتماد عليه. ووفقاً لذلك عقدت معه معاهدات عدة لتثبيت وجودها في شبه الجزيرة العربية وبما يمكنها فيما بعد من تقوية مركزها في الخليج العربي والمحافظة على مصالحها فيه. مع كل ذلك لم تتمكن بريطانيا حتى النهاية من المحافظة على تلك المصالح، اذ ان الامريكيين عالجوا هذا الموقف باتخاذ تدابير متعددة مكنتهم من سحب البساط تدريجياً– وكما يبدو– من تحت اقدام البريطانيين، بعد ان أغدقوا المساعدات السخية على السعوديين، التي ساعدت كثيراً على تثبيت المصالح الامريكية، من ناحية، ومن ناحية اخرى تولدت رغبة عند السعوديين بالتوجه نحو الامريكيين. كل ذلك جعل بريطانيا تدرك بأن مصالحها عرضة للخطر في المملكة، ولذلك، حاولت بشتى السبل المحافظة عليها من خلال الحصول على امتياز لاحدى شركاتها المتخصصة بالاتصالات ، ومحاولاتها المتعددة لخفض اسعار البرقيات المرسلة من المملكة واليها ، ما ادى الى ظهور تنافس واضح ظهر جليا بين بريطانيا والولايات المتحدة الامريكية، اذ سعى كل منهما،على نحو حثيث الى المحافظة على مصالحه في المملكة العربية السعودية.

الهوامش :

(١) "مجموعة المعاهدات والتعهدات والسندات ذات العلاقة بالهند البريطانية والخليج العربي والجزيرة العربية " ، جمع وتصنيف سي. يو. أتجسون. بي س ، ترجمة عبد الوهاب عبد الستار القصاب ، ط١، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠١،ص ٣. وسيرمز لها لاحقاً بـ " مجموعة المعاهدات والتعهدات" .

(2)J. B. Kelly, Arabia, The Gulf and the West, New York, 1980, P. 236.

(٣)" مجموعة المعاهدات والتعهدات " ، ص٢١٩.

(٤) محمد لبيب شقير وصاحب ذهب، امتيازات وعقود البترول في البلاد العربية، الجزء الاول، المطبعة العالمية، القاهرة، ١٩٦٩، ص١٩.

(٥) عبد الرسول شهيد عجمي، العلاقات السعودية- الامريكية ١٩٣٩-١٩٤٥، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاداب، جامعة البصرة، ١٩٩٥، ص٣٨.

(٦) فهد مسعود الحمود، ثروات السعودية وسبيل الاستقلال الاقتصادي ، ط١، دار الفارابي، بيروت، ١٩٨٠، ص٣٩-٤١.

(٧) علي عظم محمد عباس الكردي، العلاقات السعودية – الامريكية ١٩٤٥-١٩٥٣، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، ١٩٩٧، ص٢٩.

(٨) محمد علي تميم، العلاقات السعودية الامريكية ١٩٦٤-١٩٧٥، دار ميزو بوتاميا للنشر والطباعة، بغداد، ٢٠٠٩، ص١٣.

(٩) المصدر نفسه، ص١٤.

(١٠) علي عظم محمد عباس الكردي، المصدر السابق، ص٤٢.

(11)The GCC States National Development Records : Communications and Transport, 1860-1960 , Vol.7 , (Eid) A.L. p. Burdett, Benneet (Cairo)to M.D.,Tel.19th May,1945,P.645(GCCSNDR) وسيرمز لها لاحقا

(12)Ibid :Tel. from Sir Edward Wilshaw K. C. M. G. (London) to Ronald (Saudi Arabia) , 14th June , 1945, P.646.

(13)Ibid .

(14) Ibid .

(15) Ibid., Tel. from Sir Edward Wilshaw K, C, M. G. (London) to Ronald (Saudi Arabia) , 19th July , 1945, p.654.

(16)Ibid., Letter from Sir Denison – Pender to Sir Edward Wilshaw (London) ,3 August , 1945,P.655.

(17) Ibid .
(18) Ibid .
(19) Ibid.,Letter From Sir Edward Wilshaw (London) to Foreign Office (London) , 23rd August , 1945,P.662.
(20) Ibid .
(21) Ibid .
(22) Ibid.,P.676.
(23) Records of Saudi Arabia , 1916-1956 , Anite L.p.Burdett (ed) , (London) , 1996,P.681. (RSA) وسيرمز لها
(24) Ibid .
(25)Ibid., Letter from H.R. Ballantyne to H. W. Grove , 8 October , 1945.
(26)F.o.,371, Tel . , No.8195/70/801W, from Foreign Office (London) to Jedda, 25th June, 1945.
(27) Ibid., Tel .No.W8970/70/801, From Foreign office (London) to Jedda, July 5th , 1945, P.649.
(28) Ibid., Tel .No.W8195/70/801, from L.B. Graffiety Smith (Jedda) to Foreign Office (London) , 5th July, 1945.
(29) Ibid .
(30) Ibid., Letter .No.w9895/70/801, from Foreign Office (London) to Denison - Pender, 13th August , 1945.
(31) GCCSNDR, Letter , From Edward Wilshaw (London) to Foreign Office , 13th November, 1945.
(32) R.S.A., Tel. from British Legation (Jedda) to the Saudi Arabian Ministry of Foreign Affairs, November 19th , 1945.
(33) GCCSNDR,P.674.

(٣٤) مـؤتمر برمـودا : هـو مـؤتمر عقـد بـين بريطانيـا والولايـات المتحـدة الامريكيـة للمـدة (١٩ نيسـان– ٣٠ نيسـان ١٩٤٣) فـي هـاملتون فـي برمـودا ، نـوقش فيـه مسـألة اللاجئـين اليهـود الـذين حـرروا مـن قبـل قـوات الحلفـاء ، ولايزالـون آنـذاك تحـت الاحـتلال الالمـاني في اوربا ، فضلا عن مناقشة العلاقات البريطانية – الامريكية.

The New Encyclopaedia Britannica , Vol.9 , 15th .ed ., (Chicago , Encyclopaedia Britannica , Inc., 1988), PP.644

(35)GCCSNDR, P.641.

(36) F.o.,371, Latter from W.W.Shaw – Zambra (Foreign Office) to Harrison (India office) 31th August, 1945.

(37) Ibid., Tel .No.453, from Grafftey Smith (Jedda)to Foreign Office (London) 3rd October , 1945.

(38) Ibid .

(٣٩) هو اخر اجتماع عقده زعماء كل من بريطانيا والاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الامريكية خلال الحرب العالمية الثانية ، قرب العاصمة الالمانية برلين للمدة (١٧ تموز–٢ اب ١٩٤٥) ، وقد حضر المؤتمر كل من الرئيس الامريكي هاري ترومان ورئيس الوزراء البريطاني وينستون تشرشل ورئيس الوزراء السوفيتي جوزيف ستالين.

The New Encyclopaedia Britannica , Vol.9 , 15th .ed ., (Chicago , Encyclopaedia Britannica , Inc., 1988), PP.644.

(40) R.S.A., Tel. from Department of State (Washington) to Foreign Office (London) August 22, 1945,P.667.

(41) F.o.,371, Immediate , Tel .No.W14618/70/801, from Foreign Office (London) to Edward Wilshaw , 8th November , 1945,P.668.

(42) Ibid., Cypher Tel .No.586/70/801, from Foreign Office (London) to British Legation (Jedda), 8th ,November, 1945,677.

(43) Ibid., Tel .No. no, from Foreign Office (London) to Birchall, British Delegation to Bermuda Conference ,November,16th , 1945,P.683.